

Distr.: General
2 March 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ١١٤ من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأوزبكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلا روس، وتركمانستان، وطاجيكستان، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفياريّة)، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، ومصر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند لدى الأمم المتحدة

يشرفنا أن نوجه انتباهكم إلى إنشاء مجموعة الأصدقاء المتحدّين لمكافحة الاتجار بالبشر، في إطار الأمم المتحدة.

ومجموعة الأصدقاء هذه هي رابطة من دول أعضاء، غير رسمية وطوعية ومفتوحة العضوية، أنشئت للمساعدة على إعادة تنشيط جهود مكافحة العالمية للاتجار بالأشخاص وتوحيدها.

وتسعى مجموعة الأصدقاء إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في مكافحة الاتجار بالبشر وإلى تشجيع التنسيق والاتساق في جهود مكافحة الاتجار على نحو أفضل، بوسائل من بينها وضع خطة عمل عالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتنفيذها.

وعشية عقد مشاورات في الجمعية العامة بشأن وضع خطة عمل عالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، يشرفنا أن نقدم لعنايتكم ورقة غير رسمية وضعتها مجموعة الأصدقاء تحتوي على بعض الحجج المؤيدة لوضع خطة عمل عالمية وعناصر موضوعية محتملة للوثيقة المقبلة (انظر المرفق).



ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما إحدى وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٤ من جدول الأعمال.

ويسرنا أيضا أن نطلعكما شخصيا على أفكارنا بشأن الخطط التي تتوخاها مجموعة الأصدقاء ونواياها. وفي هذا الصدد نرجو ممتنين لو أمكنكما الاجتماع بأعضاء المجموعة في أقرب فرصة ممكنة.

(توقيع) فيتالي إ. تشوركين الممثل الدائم للاتحاد الروسي	(توقيع) فرانسيسكو كاريون مينا الممثل الدائم لإكوادور	(توقيع) أنور عثمان الباروت القائم بأعمال الإمارات العربية المتحدة
(توقيع) مراد عسكريوف الممثل الدائم لأوزبكستان	(توقيع) توفيق أحمد المنصور الممثل الدائم للبحرين	(توقيع) أبو الكلام عبد المؤمن الممثل الدائم لبنغلاديش
(توقيع) بابلو سولون - روميرو الممثل الدائم لبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	(توقيع) أندري دابكيوناس الممثل الدائم لبيلاروس	(توقيع) أكسلطان ت. أتايفا الممثل الدائم لتركمانستان
(توقيع) سيروودجدين م. أسلوف الممثل الدائم لطاجيكستان	(توقيع) هيلاريو غ. دافيد، جونيو الممثل الدائم للفلبين	(توقيع) خورخي فاليرو بريسينيو الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية
(توقيع) ناصر عبد العزيز النصر الممثل الدائم لقطر	(توقيع) نوربيك جينايف الممثل الدائم لقيرغيزستان	(توقيع) بيرغانيم أيتيموفا الممثل الدائم لكازاخستان
(توقيع) ماجد عبد الفتاح عبد العزيز الممثل الدائم لمصر	(توقيع) يو. جوي أوغوو الممثل الدائم لنيجيريا	(توقيع) ماريارويبالس دي شامورو الممثل الدائم لنيكاراغوا
(توقيع) هارديب سنغ بوري الممثل الدائم للهند		

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأوزبكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، وتركمانستان، وطاجيكستان، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفياريّة)، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، ومصر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند لدى الأمم المتحدة

ما الداعي إلى وضع خطة عمل عالمية لمكافحة الاتجار بالبشر؟

في الوقت الذي أُلغيت فيه تجارة الرقيق منذ قرنين، لم يصبح الرّق بعد مجرد شيء من الماضي. وأحد مظاهره الحديثة هو الاتجار بالأشخاص. وفيما يتعلق بمنع هذه الجريمة الشنعاء وقمعها، فقد آن الأوان لأن تتضافر جهود المجتمع العالمي وتتآزر بتوجيهها داخل إطار متسق متوازن شامل.

١ - الحجج المؤيدة لوضع خطة عالمية

- توجد معاهدات واتفاقات كثيرة تتعلق بموضوع الاتجار بالبشر: بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو المتعلق بالاتجار)؛ ومختلف اتفاقيات منظمة العمل الدولية؛ وعدد وافر من الوثائق والمبادرات الإقليمية. وكل منها يسهم بقيمة مضافة في سبيل مكافحة العالمية للاتجار بالأشخاص.
- إلا أن كل هذه الصكوك لم يلتزم بها بعد من قبل الجميع، وتتفاوت درجات التصديق عليها وتنفيذها. كما تستهدف جوانب مختلفة من الاتجار بالبشر. والملاحظ أن الهيكل المعياري لمكافحة الاتجار هيكل مشتت. ومن المنطقي تماما في هذا السياق إضفاء بعض الاتساق والتوحيد على الهيكل القائم.
- يُتوقع أن تكون خطة العمل العالمية في هذا الشأن آلية عالمية تكفل تنفيذ جميع صكوك مكافحة الاتجار على نحو موحد وشامل حقا.
- ثمة أطراف فاعلة عديدة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر لم تكن مرئية بهذا القدر الكبير على الساحة العالمية منذ عقد مضي: المنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. ويلاحظ في كثير جدا من الأحيان أن جهود هذه الجهات الفاعلة المشاركة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص جهود مجزأة وغير منسقة وغير موجهة

نحو أهداف مشتركة. وتهدف صكوك مكافحة الاتجار الدولية القائمة إلى تنسيق ما يُسن من التشريعات الوطنية ذات الصلة؛ بيد أنها لا تعين أدواراً للعدد المتزايد من الجهات الفاعلة من غير الدول. ويعني هذا أنه لا يوجد هيكل للتعاون العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر يشترك فيه الجميع.

- ولهذا السبب، نحن بحاجة أيضاً إلى إطار عالمي يحقق فعالية التعاون والتنسيق بين شتى أصحاب المصلحة والعدد الوافر من مبادرات مكافحة الاتجار بالبشر. ومن ثم، تنشأ الحاجة إلى المبدأ الرابع وهو: الشراكة Partnership، الذي ينبغي أن يُضم إلى المبادئ الثلاثة التقليدية (Three P's) وهي: المنع Prevention، والمقاضاة Prosecution، والحماية Protection.
- ثمة إحساس عالمي بأن الاتجار بالأشخاص جريمة خفية لا يُعرف مداها الحقيقي نتيجة وجود ثغرات فيما يتعلق بتوافر بيانات عالمية وآليات رصد موثوق بها. ومن شأن خطة العمل العالمية تحسين جمع البيانات وتعزيز البحوث المتعلقة بالاتجار بالأشخاص.
- لا يصحب خطة العمل العالمية أي تكرار للجهود القائمة في هذا المجال. ويكون من الخطأ رفض هذه الآلية من منطلق وجود تأييد فعلي للبروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص. فالخطة والبروتوكول لا يتعارضان أحدهما مع الآخر. فالهدف من البروتوكول هو مواءمة ما يُسن من تشريعات وطنية، والهدف من خطة العمل العالمية هو المساعدة في هذه العملية، باتخاذ تدابير من بينها إشراك جهات فاعلة جديدة هامة.
- ستكون خطة العمل العالمية تتويجا منطقيا ذا مغزى للجهود الحاسمة الحالية لزيادة الوعي، وتكوين ممارسات سليمة، واتخاذ إجراءات لمكافحة الاتجار بالأشخاص داخل الأمم المتحدة وخارجها.
- ستعزز خطة العمل العالمية الفرصة لإقامة صلات مع الأهداف الإنمائية للألفية، الأمر الذي لا غنى عنه لمعالجة الأسباب الجذرية للاتجار بالأشخاص وعوامل الدفع والجذب المترتبة به. ويمثل الفقر، والبطالة، وعدم المساواة بين الجنسين، والتمييز، والعنف الجنساني، بعض الأسباب الجذرية التي تزيد من ضعف ضحايا الاتجار، وهذه أيضاً من المسائل التي تعنى بها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - مبادئ وأهداف محتملة لخطة عالمية

المبادئ

- النظر بشكل متوازن ومتسق في جميع جوانب مكافحة الاتجار بالبشر، والمبادئ التي تقوم عليها: المنع، والمقاضاة، والحماية، والشراكة
- الاعتراف بالأهداف المشتركة والمسؤوليات المتميزة للدول الأعضاء
- التعاون بين الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية والبرلمانية الدولية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، بهدف القضاء على الاتجار بالأشخاص
- استهداف جانبي "الطلب" و "العرض" للاتجار بالبشر، على حد سواء
- التركيز المتوازن على استغلال ضحايا الاتجار بجميع أشكاله، بما في ذلك ما يتعلق بالاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأوجه الضعف المتعلقة بنوع الجنس والعمر للنساء والأطفال.

الأهداف

- وضع إطار مفاهيمي شامل للنظام الدولي الحالي للصكوك والآليات المتعلقة بمكافحة الاتجار
- إعادة تأكيد التزامات الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات حاسمة لمقاضاة المتاجرين، وحماية ضحاياهم، ومنع الاتجار بالأشخاص
- ضمان أن تولي منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، كل في إطار ولايته، اهتماماً منهجياً طويلاً للأجل لجريمة الاتجار بالبشر
- تعزيز الإطار التنظيمي واللوجستي لكفالة تحقيق التعاون والتنسيق بصورة فعالة للغاية فيما بين شتى أصحاب المصلحة ومبادرات مكافحة الاتجار الوفيرة العدد، واستخدام الصكوك والموارد المتاحة بكفاءة، والحيولة دون ازدواج الجهود، وتعظيم الموارد والمساهمات التي يمكن لمختلف الجهات الفاعلة أن تقدمها في سبيل مكافحة الاتجار بالبشر، وتجميع البيانات، وتيسير تبادل المعلومات والاستخبارات
- تحديد وإزالة الثغرات في الآليات المعيارية والمؤسسية للتعاون الدولي في مجال مكافحة الاتجار

- وضع إطار مؤسسي للتعاون بين الوكالات المتعددة يشمل عضويات تمثيلية وأدوارا ومسؤوليات محددة بوضوح فيما يتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومعرفة الضحايا، وإعادة إدماجهم، وإعادة إدماجهم
- كفالة اتباع نهج يقوم على حقوق الإنسان ويوجه أساسا للعناية بضحايا أنشطة مكافحة الاتجار.

٣ - إجراءات محتملة لوضع خطة عمل عالمية واعتمادها

- إجراء مشاورات غير رسمية ومفتوحة وشاملة وشفافة بشأن وضع خطة عمل عالمية
- اعتماد خطة عمل عالمية بقرار من الجمعية العامة في جلسة عامة للجمعية.